



ارتفاع ملحوظ في النفقات لتبلغ 15,1 مليار دينار

«الوطني»: تراجع حاد للإيرادات النفطية و2,3 مليار دينار عجز الميزانية في 10 أشهر

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الميزانية العامة سجلت عجزاً بقيمة 800 مليون دينار دينار خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2020/2019 (حتى شهر يناير) وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية، أي ما يعادل حوالي 2% من الناتج المحلي المقدر للعام 2019. وبإضافة التحويلات الإلزامية إلى صندوق الأجيال القادمة، يرتفع مستوى العجز إلى 2,3 مليار دينار حوالي 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر تراجع أسعار النفط على خلفية المخاوف المتعلقة بتخمة الإمدادات، وضعف الطلب العالمي والتزايد المستمر في النفقات الجارية من العوامل الرئيسية التي ساهمت في اتساع فجوة العجز. وأضاف التقرير أن متوسط سعر خام التصدير الكويتي تراجع بنسبة 6,5% على أساس سنوي خلال الأشهر الـ 10 الأولى من السنة المالية 2020/2019، كما انخفض إنتاج النفط 1,9% ليصل إلى 2,7 مليون برميل يوميا بموجب اتفاقية الأوبك وحلفائها التي فرضتها مجموعة المنتجين في إطار سعيها لتعزيز أسعار النفط. وقد أدى ذلك إلى تراجع الإيرادات النفطية بشكل حاد بنسبة 18% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وفي الوقت ذاته، ارتفعت الإيرادات غير النفطية 7,1%، إلا أنه نظراً لصغر حجم الإيرادات غير النفطية (أقل من 10% من إجمالي الإيرادات) تقلص إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 16% على أساس سنوي، خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2020/2019.



الدعم والمنح، إذ شكلت تلك العناصر حوالي 85% من إجمالي النفقات. كما شكلت النفقات الجارية نسبة 72% من الموازنة المقدرة للعام بأكمله، أي أعلى من نسبة 66% المسجلة خلال نفس الفترة من العام الماضي، والتي كانت تبدو منخفضة على نحو غير اعتيادي. وفي المقابل، انخفض مستوى الإنفاق الرأسمالي 16% على أساس سنوي ليصل إلى 1,4 مليار دينار، محققاً ما نسبته 42% فقط من النفقات المقدرة للإنفاق الرأسمالي في الموازنة عن العام بأكمله. وعادة ما ترتفع تلك الحصة ارتفاعاً حاداً قرابة نهاية العام، لذلك من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات مؤكدة رغم أنه حتى مع مراعاة تلك النقطة لا يزال المعدل الأخير للنفقات منخفضاً. ولأغراض المقارنة، بلغت النفقات الرأسمالية 50% من اعتمادات ميزانية العام بأكمله خلال الفترة نفسها من العام الماضي وبنسبة 59% خلال العام الذي

12,9 مليار دينار، أي بتراجع 6,9% مقارنة بالإيرادات النفطية في ميزانية السنة المالية 2020/2019. من جهة أخرى، يتوقع أن تنخفض الإيرادات غير النفطية 3,8% إلى 1,9 مليار دينار، وبذلك يصل إجمالي الإيرادات إلى 14,8 مليار دينار أي بتراجع يصل إلى 6,5% مقارنة بالإيرادات المقدرة للسنة المالية 2020/2019. وتوقع التقرير أن يستقر إجمالي الإنفاق دون تغير عند مستوى 22,5 مليار دينار بما يشير إلى موقف أكثر تشدداً في الميزانية للحد من حجم العجز المتوقع. وشكلت الأجور والدعم حوالي 71% من إجمالي الإنفاق، بينما تبلغ حصة النفقات الرأسمالية 15,8% مقابل 16,6% في موازنة السنة المالية السابقة. ونظراً لعدم مرونة النفقات الجارية وتراجع الإيرادات النفطية، فقد تم تحديد سعر برميل النفط اللازم لتحقيق تعادل الميزانية قبل الاستقطاعات عند مستوى 81 دولاراً للبرميل، وفقاً لوزارة المالية، وهو الأمر الذي قد يصعب تحقيقه في ظل الأوضاع الحالية لسوق النفط. إلا أنه من الممكن أن تتم مراجعة الميزانية نظراً لخسوعها لمراجعة المشاريع وبعض القيود القانونية إلى التأثير على الإنفاق الرأسمالي، وقد يستمر ذلك في التأثير سلبيًا على إسهام المشاريع التنموية على المدى المتوسط على الرغم من إطلاق الحكومة لخطة التنمية الخمسية المقبلة.

مشروع ميزانية 2021/2020

وفقاً لتقديرات مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2021/2020 - والتي لا يزال يتعين اعتمادها من قبل مجلس الأمة - بلغ مستوى العجز في الميزانية قبل الاستقطاعات 7,7 مليارات دينار، أو ما يعادل 19% من توقعات بنك الكويت الوطني للناتج المحلي الإجمالي، وتم تقدير إيرادات الميزانية على أساس 55 دولاراً لبرميل النفط وإنتاج 2,7 مليون برميل يوميا. ووفقاً لتلك الافتراضات، ستخفّف الإيرادات النفطية إلى

تناولت مستجدات تأهيل وهندسة الطرق والمركبات لتوفير تنقل آمن للركاب

«كي جي ال» تشارك في ورشة حلول وتطوير النقل الجماعي



م. عبدالله الناصر

اهتمام الورشة بالوعي البيئي واتخاذ التدابير اللازمة بما يعود بالفائدة على البيئة

بالسلامة المرورية سواء كان على المستوى المؤسسي أو مستوى الأفراد، ومن أجل مناقشة وتقريب وجهات النظر بخصوص الحلول الهادفة وكيفية ترجمة هذه الأفكار إلى استراتيجيات من الممكن الاستفادة منها في إضاح القوانين الخاصة بصناعة النقل البرقي وضمان توفير التدريب الشامل المستمر والتأهيل المهني لسائقي الحافلات كأحد العوامل الرئيسية لتحسين قطاع النقل والسلامة على الطرق ونجاح تنظيم واستضافة كبرى الفعاليات الرئيسية. وتطرق إلى النمو المستدام في خدمات النقل العام في الكويت، من جهة تطبيق أحدث التقنيات التي من شأنها إثراء تجربة الركاب، مشدداً على أهميتها في تسهيل متابعة جدول الحافلات وسير عملها عبر تطبيقات الهواتف الذكية. وختم الناصر معرضاً عن تقديره باسم «كي جي ال» للجهات المنظمة للفعاليات والتنظيم المالي الراقي لنقل المشاركين إلى مكان الاحتفالات عبر حافلات مجهزة حفاظاً على أمنهم وسلامتهم. تجدر الإشارة إلى أن شركة «كي جي ال» لخدمات نقل الركاب والتي تمارس نشاطها التابعة لمجموعة رابطة الكويت والخليج للنقل «KGL».

شاركت شركة كي جي ال لخدمات نقل الركاب في الدورة الثامنة لمؤتمر وورشة العمل الدولية حول الإجراءات الفعالة لمنع وقوع حوادث الطرق والحد منها تحت عنوان «توفير النقل الآمن للأشخاص والبضائع خلال الفعاليات الكبرى»، تمهيداً لاستعدادات شركات النقل الجماعي لمونديال كأس العالم 2022 في الدوحة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقل البرقي، واللجان الوطنية للسلامة المرورية، وضم الحدث عروضاً رئيسية مقدمة من قبل خبراء صناعة النقل وسلامة الطرق من مختلف أنحاء العالم، تناولت أحدث المستجدات بشأن «التأهيل»، «إنفاذ القانون»، «هندسة الطرق والمركبات» والإطلاع على أحدث المستجدات في مجال توفير التنقل الآمن والمستخدم خلال الفعاليات الكبرى. هذا، ومثل «كي جي ال» لخدمات نقل الركاب في المؤتمر، المدير التنفيذي للعمليات بالشركة م. عبدالله الناصر، حيث عرض ورقة عمل متميزة ناقش من خلالها استخدام النقل العام كحل للأمن والسلامة على الطريق حملت عنوان «التنقل الآمن والفعال في الكويت». وتطرقت الدراسة للجوانب والتحديات التي تواجه شركات نقل الركاب والمقترحات لتوفير حل متكامل للنقل الحضري المستخدم. وسلط الناصر الضوء على دور وتاريخ «كي جي ال»، ومساهمتها في تأمين النقل العام وحرصها ضمن تطوير خدماتها في تبني أحدث الحلول لتطوير قطاع المواصلات والنقل الجماعي وإيمانها بأنها وسيلة تؤدي إلى الحد من الحوادث المرورية وما ينتج عنها من خسائر للأرواح



مبروك أعيادك يا الكويت

يقدم البنك الأهلي الكويتي بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسموولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله و لحكومة الكويت وشعبها وكافة المقيمين بمناسبة العيد الوطني وعيد التحرير.

وبهذه المناسبة، سيغلق البنك أبوابه لمدة 3 أيام إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 25 فبراير 2020 على أن يستأنف البنك أعماله يوم الأحد الموافق 1 مارس 2020.

علماً بأن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ومركز الإتصال الهاتفي متوفرين طيلة هذه الفترة.

الأهلي أسهل



أمدأ أهلي 1 899 899 eahli.com

جهاز حماية المنافسة  
COMPETITION PROTECTION AGENCY

كويت جارويزة  
NEWKUWAIT

يعلن جهاز حماية المنافسة عن تقدم

بيت التمويل الكويتي (بيتك) ش.م.ك شركة مساهمة كويتية	النشاط: مؤسسة مصرفية تزاوّل جميع أعمال المصارف بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
و البنك الأهلي المتحد ش.م.ب شركة مساهمة بحرينية	النشاط: مزاولة الأنشطة والخدمات المصرفية والمالية والتجارية.

يطلب الموافقة على إتمام عملية التركيز الاقتصادي من خلال استحواد بيت التمويل الكويتي (بيتك) ش.م.ك على 100% من أسهم رأس مال البنك الأهلي المتحد ش.م.ب

وفقاً لنص المادة رقم (3) من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة رقم 10 لسنة 2007 الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (106) لسنة 2009 وتعديلاتها التي تنص على: "..... ويقوم المجلس بنشر ملخص عن الإخطار في الجريدة الرسمية و أربع صحف يومية محلية تصدر باللغة العربية أو أكثر على نفقة صاحب الإخطار، و لكل ذي مصلحة أن يعترض على الإخطار خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر.

تسلم البيانات الخاصة بالاعتراضات في مقر عمل جهاز حماية المنافسة

الكويت - شرق - برج الحمراء - الدور 14 - هاتف: 22202274 - فاكس: 22202261  
http://www.cpa.gov.kw info@cpa.gov.kw @cpa\_kw @cpa\_kw